نفط الموصل في العلاقات الإنجليزية الفرنسية

١٩١٦-١٩٢٠م

د. محمود عبد الله محمد سعد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، قسم التاريخ، آداب عين شمس

الملخص:

سنسلط في هذه الورقة الضوء على موقع الموصل من اتفاق سايكس – بيكو، والأسباب التي اضطرت بريطانيا إلى التنازل عن الموصل في هذا الاتفاق، وكيف فسر المؤرخون المعنيون هذا التنازل. كما نعرّج على الأزمة النفطية التي تعرضت لها بريطانيا في عام ١٩١٧، وكيف ساهم زوال الخطر الروسي، بالاشتراك مع تعاظم تداعيات الأزمة، في إعادة النظرة البريطانية تجاه اتفاق سايكس – بيكو، والرغبة في التملص منه، ومحاولة انتزاع الموصل من حليفتها، مستغلة وضعها غير المستقر في سوريا وداخل القارة الأوروبية رغم حرصها على السيطرة على سوريا واسترداد الإلزاس واللورين. وما كان لها أن تحقق ذلك من دون استمرار دعم حليفتها. ونعرّج أيضًا على دور الضعف الذي انتاب فرنسا نتيجة الهزيمة المزرية التي تعرضت لها على يد الألمان واحتلالها من قبلهم أثناء الحرب؛ في اضطرار كليمنصو Clemenceau رئيس وزراء فرنسا إلى أن يتنازل عن الموصل للويد جورج في السفارة الفرنسية في لندن في غرة ديسمبر ١٩١٨م ؛ ذلك اللقاء الذي أحاطت به السرية وشابه الغموض، وما ترتب على ذلك من صراع مكتوم بين الحليفتين اللدودتين، وكيف انعكس على توقيع سلسلة من الاتفاقات التي بدأت في ٨ أبريل ١٩١٩؛ إذ جرى توقيع ما عُرف تاريخيًا باتفاق لونغ Long– بيرنجيه Beringer الذي ألغي في ٢١ مايو ١٩١٩، مرورًا بتوقيع اتفاق غرينْوُد Greenwood – بيرنجيه في ٢١ ديسمبر ١٩١٩، الذي سرعان ما أثار المشكلات حوله، إلى أن وُقِّع اتفاق نفط سان ريمو في ٢٤ نسيان/ أبريل ١٩٢٠.

كلمات مفتاحية :

نفط الموصل، اتفاق سايكس- بيكو، كليمنصو، لويد جورج، سان ريمو

نفط الموصل في العلاقات الإنجليزية الفرنسية

١٩١٦-١٩٢٠م

كانت بريطانيا تمتلكُ احتياطيات ضخمةً من الفحم أثناء الحرب العالمية الأولى وقبلها، بينما كان احتياطيها من النفط قليلًا جدًا قياسًا بطموحاتها التوسعية وحاجة أسطولها البحري الذي يضمن لها أن تكون هذه الطموحات واقعًا ملموسًا، وقد انتهجت يومئذ سياسةً ثبت عدم جدواها بتفجر الأزمة النفطية التي تعرضت لها في عام ١٩١٧م. واقتضت الضرورة حينئذ أن تسلك كل الطرق وأن تبذل كل مجهود يوفر لها إمداداتٍ آمنة من النفط دون الاعتماد على الآخرين، حتى لو كانوا حلفاءها. وهيأت لها الحرب فرصة ذهبية لتأمين حاجاتها النفطية عبر السيطرة على كميات كبيرة من نفط الشرق. وبينما كان الأمر على هذه الشاكلة في بريطانيا، أيقنت فرنسا أيضًا بعد الأزمة عينها أنها بحاجة إلى الوصول إلى إمدادات خارجية من النفط آمنة وموثوق بها، وكانت بلاد فارس والعراق هما مركزا إنتاج النفط في المنطقة اللذان لاحا لهما في الأفق.

سنسلط في هذه الورقة الضوء على موقع الموصل من اتفاق سايكس – بيكو، والأسباب التي اضطرت بريطانيا إلى التنازل عن الموصل في هذا الاتفاق، وكيف فسر المؤرخون المعنيون هذا التنازل. كما نعرّج على الأزمة النفطية التي تعرضت لها بريطانيا في عام ١٩١٧، وكيف ساهم زوال الخطر الروسي، بالاشتراك مع تعاظم تداعيات الأزمة، في إعادة النظرة البريطانية تجاه اتفاق سايكس – بيكو، والرغبة في التملص منه، ومحاولة انتزاع الموصل من حليفتها، مستغلة وضعها غير المستقر في سوريا وداخل القارة الأوروبية رغم حرصها على السيطرة على سوريا واسترداد الإلزاس واللورين. وما كان لها أن تحقق ذلك من دون استمرار دعم حليفتها. ونعرّج أيضًا على دور الضعف الذي انتاب فرنسا نتيجة الهزيمة المزرية التي تعرضت لها على يد الألمان واحتلالها من

قبلهم أثناء الحرب؛ في اضطرار كليمنصو **Clemenceau** رئيس وزراء فرنسا إلى أن يتنازل عن الموصل للويد جورج في السفارة الفرنسية في لندن في غرة ديسمبر عام ١٩١٨م ؛ ذلك اللقاء الذي أحاطت به السرية وشابه الغموض، وما ترتب على ذلك من صراع مكتوم بين الحليفتين اللدودتين، وكيف انعكس على توقيع سلسلة من الاتفاقات التي بدأت في ٨ أبريل عام ١٩١٩؛ إذ جرى توقيع ما عُرف تاريخيًا باتفاق لونغ **Long**– بيرنجيه **Beringer** الذي ألغي في ٢١ مايو عام ١٩١٩، مرورًا بتوقيع اتفاق غرينْوُدGreenwood – بيرنجيه في ٢١ ديسمبر عام ١٩١٩، الذي سرعان ما أثار المشكلات حوله، إلى أن وُقِّع اتفاق نفط سان ريمو في ٢٤ أبريل عام ١٩٢٠.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أننا سوف نعتمد في إعداد هذه الدراسة ومعالجة قضاياها على بعض الملفات الوثائقية – ذات الصلة الوثيقة بهذا الموضوع – التي زخر بها أرشيفا: وزارة الهند البريطانية **India office records** ووزارة الخارجية البريطانية **Foreign office records**، ومذكرات صناع القرار في ذلك الوقت، وكذلك أعداد جريدة **New York Times**.

أولًا: الموصل في اتفاق سايكس – بيكو، ١٩١٦م

في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية عدوًا مشتركًا لبريطانيا وفرنسا وروسيا، توصلت الأطراف الثلاثة في مايو عام ١٩١٦م بعد سلسلة من المباحثات إلى ما عُرف فيما بعد باتفاق سايكس – بيكو **Sykes– Picot**. وقد ترتب عليه تقسيم أملاك الدولة في آسيا. وبهذا تكون الحرب قد دمرت القواعد الراسخة التي قامت عليها اتفاقات ما قبل عام ١٩١٤م من أجل الحفاظ على المقاطعات العثمانية في آسيا.[١]

بدأت مباحثات الاتفاق في وزارة الخارجية البريطانية، في حضور مسؤولين من الحكومة الفرنسية. وقد استهدف المجتمعون التوصل إلى صيغة توافقية بين ما ادعته فرنسا من حق في بلاد

الشام وما تعهدت به بريطانيا للعرب في مراسلات الحسين- مكماهون. وعندما انتهت المباحثات التمهيدية، أرسلت الحكومتان ممثلين عنهما ليتشاورا في التفصيلات، فكان المندوب الفرنسي جورج بيكو**George Picot** ، والمندوب البريطاني مارك سايكس**Marc Sykes** . وقد نجح المندوبان في وضع أسس مشروع لحيازة الأجزاء التي ترغب كلٌ منهما استلابها من الدولة العثمانية. كما أنهما توجها إلى بيتروغراد ليبحثا مقترحاتهما مع وزير الخارجية الروسي سيرغي سازَنوف **Sergueï Sazanov**. وتولد عن تلك المباحثات تفاهم ثلاثي صيغ في صورة مسودات لتتبادلها الحكومات الثلاث، وجرى تبادلها رسميًا في تواريخ مختلفة ما بين أبريل ومايو عام ١٩١٦ [٢]، وحُددت المقاطعات العثمانية التي ترغب كل واحدة في أن تعترف الدولتان الأخريان بها منطقة نفوذ لها؛ فخصص الاتفاق لروسيا القسطنطينية مع بضعة أميال في الداخل على جانبي البوسفور وحصة كبيرة من شرق الأناضول[٣]. كما احتفظت فرنسا لنفسها بالمنطقة الساحلية لسوريا، من صور إلى مرسين[٤]. وفي الأجزاء الناطقة بالتركية، احتفظت بحصة غير صغيرة في جنوب الأناضول، تمتد من شمال سوريا إلى كليكية[٥]، والمنطقة الشمالية من الموصل في العراق، وعجزت عن انتزاع اعتراف بريطاني بالجزء الجنوبي منها[٦]، ولونت هذه المنطقة على الخريطة باللون الأزرق. أمّا حصة بريطانيا، فكانت تتكون من شريط امتد من أقصى جنوب سوريا عبر العراق ليشمل بغداد والبصرة، والمنطقة الواقعة كلها بين خليج العرب والمنطقة المخصصة لفرنسا، وكانت تضم مينائي حيفا وعكا، ولُونت هذه المنطقة باللون الأحمر[٧]. كما كانت هناك منطقة لُونت باللون البني ضمت فلسطين، واستُبقيت لتكون تحت حكم دولي خاص. علاوة على منطقتين أطلق عليهما المنطقة (أ)، وقُصد بها داخلية سوريا، والمنطقة (ب)، وقُصد بها داخلية العراق، وخصصهما الاتفاق لقيام دولة عربية أو حلف دول عربية، وجُعلت الأولى تحت الإشراف الفرنسي، ووضِعت الثانية تحت الإشراف البريطاني[٨].

أثار هذا الاتفاق المشكلات منذ البداية؛ إذ شعر العرب باستفزاز شديد، واعتبروا أن ما قامت به بريطانيا إجراء غير مفهوم وبه قدر كبير من الخيانة ونكران للموقف الذي وقفوه بجانب الحلفاء

وقت الحرب، كما أنه استفز الإيطاليين الذين لم يُستشاروا بشأنه مطلقًا، فجعلهم يطالبون ببعض الامتيازات الإقليمية في الأناضول، الأمر الذي فجر مشكلة جديدة في وجه بريطانيا. وعندما وُضِع الاتفاق موضع التنفيذ، اتضح أنه غير عملي تمامًا، وأثارت شروطه توترًا ملحوظًا بين الحكومتين البريطانية والفرنسية .[٩]

من الأهمية بمكان أن ننوه إلى أن ثمة لجنة بريطانية شُكِّلت برئاسة موريس دي بنسن **Maurice de Bunsen** وعُرفت بـ"لجنة دي بنسن"، وكان أعضاؤها من بين إدارات الحكومة البريطانية المشتركة – ومنهم مارك سايكس– لدراسة سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية أثناء الحرب ثم أهدافها في ولايات الدولة العثمانية الآسيوية بعد الحرب. وقد عقدت اللجنة ثلاثة عشر اجتماعًا توزعت بين أبريل ويونيو عام ١٩١٥م، وقدمت اللجنة تقريرًا مكونًا من ٢٩ صفحة[١٠]، وخلصت فيه، ضمن أمور عديدة، إلى ضرورة أن تكون ولايتا بغداد والموصل من الأراضي التي ستحصل عليها بريطانيا من غنائم الحرب، وأكد أعضاء اللجنة على ألا يُغفل نفط الموصل على الإطلاق من الحسابات البريطانية، وضرورة السيطرة على الموصل وتلالها الشمالية من أجل الدفاع عن بغداد[١١]. وهكذا، يتضح منذ البداية أن أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية كانت واضحة للعيان.

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للموصل فإن مارك سايكس قد تنازل عنها لفرنسا في مايو عام ١٩١٦م، مما جعل الأمر يبدو مثيرًا للاستغراب. وكان تعليق لويد جورج على مسلك مارك سايكس أنه "ما كان ينبغي لرجل ذكي مثله أن يوقّع مثل هذا الاتفاق". وقد اتضح بعد ذلك أن سايكس كان يخجل من ارتباط اسمه بهذا اتفاق، وأنه كان يدافع عن نفسه بقوله إنه تصرف "بناءً على تعليمات محددة كانت ترده من مقر وزارة الخارجية"[١٢]. وصفوة القول إن هذا الاتفاق لم يكن مقبولًا حتى من الشخص الذي أشرف على توقيعه.

ومهما يكن من أمر، فقد احتدم الجدل وتصادمت الآراء حول حكمة شروط الاتفاق في الأوساط الرسمية البريطانية، فوجد من أغلظ القول في توجيه النقد له، كما لم يعدم من التمس له التبرير. وجاءت أغلب الانتقادات من جبهة المسؤولين العاملين في الشرق الأوسط، كالعراق وحكومة الهند ومكتب الهند، وأما المدافعون عنه فكان أغلبهم من وزارتي الخارجية والبحرية وعلى رأسهم إدوارد غري **Edward Gray** (١٨٦٢-١٩٣٣)، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث الذي ذهب في مذكراته إلى أنه "ينبغي أن يُنظر إلى المعاهدات السرية في ضوء الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على التضامن بين الحلفاء"[١٣]. وقال أيضًا: "إن الاتفاق كان ينطوي على تنازل عن مصالح بريطانية كبيرة"[١٤]. أمّا ونستون تشرشل (وزير البحرية البريطانية خلال الفترة أكتوبر ١٩١١ – مايو ١٩١٥)، فقد وصف المعاهدات السرية بأنها "مجرد إيماءات قهرية للحفاظ على الذات". وذكر في موضع آخر " أن في كل جزء من هذا الاتفاق إجراءً حربيًا أُجبرنا عليه، وأن وحدة الحلفاء كانت على المحك، وأن العيوب الخطِرة التي وجدت فيها إنما حُملنا عليها حملا خلال فترة صعبة لا يمكن إنكارها"[١٥]. وذكر أرنولد ويلسون (١٨٨٤-١٩٤٠) أن "الهدف الأساسي من هذا الاتفاق كان إنشاء دولة عازلة تحت الحماية الفرنسية، بين الأقاليم التي تخضع للسيادة الروسية في الشمال وبلاد ما بين النهرين التي تقع تحت الحماية البريطانية في الجنوب".[١٦]

هذا يعني أن تنازل البريطانيين عن الموصل في عام ١٩١٦م لم يكن عن جهل بأهميتها النفطية، وإنما تنازل أملته ظروف الحرب وفرضته عليهم فرضًا. والمطّلع على تطورات الحرب يعلم جيدًا أن بريطانيا شهدت وقتئذ هزيمتين كبيرتين في غاليبولي والعراق، وأن ما وعدت به روسيا في مارس عام ١٩١٥م لم تستطع أن تتنصل منه في عام ١٩١٦م والحرب ما زالت مستعرة. كما أن الدور الذي كانت فرنسا تقوم به على الجبهة الأوروبية واعتراف بريطانيا بحقها في سوريا في عام ١٩١٢م لم تتمكن من التراجع عنه، بل إنها حاولت أن تستجلب انتباه فرنسا وتدفعها دفعا للمشاركة في الجبهة الشرقية. لذلك، فإنها لم تجد مناصًا من تقديم التنازلات في مايو عام ١٩١٦م والاستبقاء

لنفسها الجزء الجنوبي من الموصل، وعندما زالت هذه العقبات، وقفت حائط صد أمام الطامعين في الموصل وثروتها النفطية، كما سنبين في سطور لا حقة.

هذا فيما يتعلق بوجهة نظر بعض المسؤولين عن الاتفاق، أمّا آراء المؤرخين ووجهات نظرهم، فيمكننا أن نذكر أنها في مجملها كانت تدور حول افتقار بريطانيا إلى سياسة نفطية واضحة لا لبس فيها، وأن الاتفاق اضطر بريطانيا إلى التفريط في الموصل نتيجة الاندفاع والإفراط في الوعود قبل الحرب ووقتها، مما لم يُعط مجالًا للتدبر العميق والتفكير الهادئ، أو لتفسير وفهم التقارير الألمانية التي أكدت على وجود كميات هائلة من النفط في هذه المنطقة[١٧]. وأن بريطانيا كانت في حاجة ماسة إلى مساعدة فرنسا في جبهة الشرق بعد الهزيمة الساحقة التي لحقت بقواتها بعد استسلام القائد تاونزند في كوت العمارة[١٨]، ولا سيما أن وُقِّع الاتفاق بعد أسبوعين من هذه الهزيمة، وأنه كان خطأً وإهمالًا عارضه كثير من المسؤولين البريطانيين، وبذلوا كثيرًا من الوقت والجهد لتصحيحه.

ثانياً: احتلال القوات البريطانية للموصل، نوفمبر ١٩١٨م

كان حرص البريطانيين على حماية حقول النفط وخطوط أنابيبه في جنوب بلاد فارس[١٩]، وضمان دعم الزعماء العرب المحليين وتأييدهم لبريطانيا ضد تركيا، إلى جانب بعض العوامل السياسية والاقتصادية الأخرى، مبررات كافية لأن ترسل بريطانيا حملة عسكرية من الهند إلى العراق بقيادة الجنرال ديلامين**Delamine** ، وقد نجحت الحملة في السيطرة على الفاو في ٦ نوفمبر عام ١٩١٤م، ثم واصلت التقدم نحو الشمال إلى البصرة، التي نجحت في ٢٢ نوفمبر في السيطرة عليها دون مشقة، في الوقت الذي كانت فيه مسألة نفط العراق مسار مضاربة [٢٠]، ولم تكن الموصل ولا نفطها محط اهتمام العسكريين بقدر اهتمام الآخرين.[٢١]

وعلى الرغم من أن احتلال البصرة حقق للبريطانيين الأهداف الرئيسة التي أُرسلت من أجلها الحملة، فإن مقتضيات الأمور دفعت بالقادة العسكريين البريطانيين إلى التقدم بقواتهم شمالا، وبسط سيطرتهم على مدينة العمارة الواقعة على نهر دجلة، ومدينة الناصرية القائمة على نهر الفرات، ويرجع ذلك إلى الرغبة في إحكام الدفاع عن مدينة البصرة. ثم وصلت رسائل من برسي كوكس **Percy cox** – الضابط السياسي للحملة– إلى نائب الملك في الهند يقول فيها: " إن من الصعوبة بمكان ترك بغداد دون السيطرة عليها"[٢٢]. وبعد تردد، ونتيجة لعوامل استراتيجية وعسكرية، صدرت الأوامر بتقدم الحملة ناحية بغداد، إلا أن هزيمة الكوت المذلة أرجأت تحقيق ذلك الهدف إلى حين .[٢٣]

وفي فبراير عام ١٩١٧م، تواردت أنباء إلى البريطانيين افزعتهم مفادها أن الروس قد حشدوا قوة كبيرة في بلاد فارس وقد يؤدي نجاح تقدمها إلى السيطرة على الموصل وسامراء وبغداد. الأمر الذي دفع أرنولد ويلسون أن يؤكد على خطورة هذه المعلومات قائلًا:" إن احتمالية قيام القوات الروسية بالسيطرة على بغداد، أو حتى الموصل، غير مرحب به بأية حال من الأحوال" وقد شاطره هذا الرأي الكثير؛ ولذلك صدرت تعليمات من قيادة الأركان الإمبراطورية إلى الجنرال ستانلي مود **Stanley Maude** (١٨٦٤–١٩١٧) تقضي بضرورة مد النفوذ البريطاني إلى بغداد، وبالفعل نجحت القوات البريطانية في تحقيق هذا الهدف في ١١ مارس عام ١٩١٧م .[٢٤]

كان لسقوط بغداد صداه الواسع، ولذلك تعالت بعد سقوطها الأصوات التي نادت بتوسيع النفوذ البريطاني إلى أقصى شمال العراق. ونحن هنا أمام سؤالين مطروحين: أولهما هل كان احتلال البصرة ومن بعده احتلال بغداد لأسباب عسكرية واستراتيجية واقتصادية؟ وثانيهما وإذا لم يكن النفط واحدًا منها، فلماذا عادت بريطانيا وقررت احتلال الموصل بعد أن تنازلت عنها في عام ١٩١٦م؟

بادئ ذي بدء، نذكر أن النفط أصبح عاملًا مهمًّا ومؤثرا في القوة العسكرية في العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت أساطيل القوى العظمى، بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تتجه إلى استخدام النفط بديلا عن الفحم كمصدر رئيسي للطاقة[٢٥]. وفي ختام الحرب، أصبحت ٤٨% من سفن البحرية البريطانية تعمل بتلك الطاقة. وبلغت نسبة ما خص البحرية من واردات بريطانيا من النفط ما يقرب من ٩١%، وعظُم اعتماد الجيوش البرية على النفط بحيث قُدِّر ما كانت تستهلكه الجيوش الإنجليزية والفرنسية في الشهر الواحد بـ ٥٨,٠٠٠ طن. وهكذا ثبتت أهمية النفط في الأغراض العسكرية، وأصبح من المسائل التي تعنى بها الحكومات المختلفة بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وذلك إمّا لأغراض الصناعة والنقل في السلم، وإمّا استعدادًا للحرب. ولذا اتخذ الحلفاء إجراءات مختلفة من أجل ضمان موارد النفط .[٢٦]

لا يَسعُنا عند الإجابة عن التساؤلين السابقين إلا أن نضع في الاعتبار الأزمة النفطية التي واجهت بريطانيا في العامين الأخيرين من الحرب؛ فخلال النصف الأول من عام ١٩١٧م، واجهت بريطانيا نقصًا شديدًا في الإمدادات النفطية التي كانت تأتيها من الخارج، وذلك بسبب حملة الغواصات الألمانية التي استهدفت سفن الحلفاء، وزيادة الاستهلاك، وتوقف الإمدادات التي كانت تأتي من روسيا ورومانيا، مما ترتب عليه اختلال سياسة بريطانيا النفطية[٢٧]. وأصبح الوضعُ خطيرًا لدرجة أنه برز اقتراح مفاده أن تتوقف البحرية الملكية عن بناء السفن المدفوعة بالزيت، وأن تعود إلى صناعة السفن التي تسير بالفحم تارة أخرى. وفي أكتوبر عام ١٩١٧، لفت والتر لونغ **Walter Long** نظر أعضاء مجلس العموم إلى أن النفط "ربما يكون أكثر أهمية في هذه اللحظة من أي شيء آخر"[٢٨]. كما أن موريس هانكي **Morris Hankey** ، سكرتير حكومة الحرب، كتب إلى وزير الخارجية آرثر جيمس بلفور **A. J. Balfour** "[٢٩] أن النفط في الحرب المقبلة سيحتل مكان الفحم في الحرب الحالية، أو على الأقل مكانًا موازيًا له وأن العرض المحتمل الذي يمكن أن نحصل عليه تحت السيطرة البريطانية هو الإمدادات المرتقبة في بلاد فارس والعراق". لذلك، قال هانكي:" إن السيطرة على هذه الإمدادات النفطية أصبحت هدفًا حربيًا من الدرجة الأولى"[٣٠].

واعتمدت هذه المعلومات بشكل أساسي على المذكرة التي تقدم بها الأميرال إدموند سليد- (**E. Slade**) خبير النفط في البحرية البريطانية- وذكر فيها استصواب فكرة السيطرة على حقول النفط الفارسية وبلاد ما بين النهرين، التي من المتوقع أن توفر في المستقبل إمدادات نفطية مساوية لتلك التي تحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية".[٣١]

ليس هذا فحسب، بل توصلت بريطانيا أيضًا إلى أن زوال الخطر الروسي بعد الثورة التي اندلعت في أكتوبر عام ١٩١٧، وانسحاب روسيا من الحرب، قد أعفاها من الوعد الذي قطعته للروس في عام ١٩١٥م، ثم توثق في اتفاق سايكس – بيكو، وأن استراتيجية قيام منطقة برية حاجزة بين مناطق النفوذ البريطاني والنفوذ الروسي في آسيا تشغلها فرنسا، والحاجة إلى دعم فرنسا في جبهة الشرق ما عادت لها الأهمية نفسها التي كانت في بداية الحرب. كما استقر في أذهان المسؤولين البريطانيين أن عبء المعارك في العراق وسوريا وقع على عاتق القوات البريطانية، ولذا لا بد من التخلص من التزامات ما قبل الحرب، وأن تستأثر بريطانيا بخيرات العراق، وعلى رأسها خيرات الموصل. كما بدا لهم أيضًا أن وجود فرنسا في المنطقة ما عاد ضروريًا، أو حتى مرغوبًا فيه، بل أصبح يشكل خطرًا على الأمن الإمبراطوري.

ومن جملة الأسباب والدوافع التي جعلت بريطانيا تعيد النظر في سياستها تجاه الموصل دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، وأصبح اتفاق سايكس – بيكو غير ملائم لا سيما في ضوء اعتقاد الرئيس الأميركي وودرو ويلسون **Woodrow Wilson** الذي نادى بمبدأ حق تقرير المصير، وعرف عنه كراهيته للاتفاقات السرية، فأصبح لزاما على البريطانيين إيجاد طريق غير مباشر لتأمين سيطرتهم على المنطقة.[٣٢]

في ١٣ أغسطس عام ١٩١٨م، نظر مجلس وزراء الحرب البريطاني في مسألة الأهداف الحربية. وأعلن وزير الخارجية بلفور في المجلس أن الصعوبات التي تواجهها بريطانيا سببها اتفاق سايكس- بيكو، وأشار إلى الأهمية الحيوية التي ستحققها بريطانيا من وراء السيطرة على العراق،

لما تحويه أراضيه من احتياطيات نفطية. كما ناقشت اللجنة الشرقية بعناية شديدة مسألة بقاء اتفاق سايكس – بيكو، ووافق أعضاؤها بالإجماع على أنه أصبح في حكم الميت. كانت بريطانيا تعلم جيدًا أن فرنسا لن تسمح بإلغاء اتفاق يضمن لها مزايا نفطية ضخمة بهذا الحجم في المنطقة، فأرادت أن تقوم بعمل حاسم يؤمّن مصالحها النفطية بقدر الإمكان. وخلال هذه الظروف، ظهرت مسألة التقدم البريطاني إلى الموصل، وكان الهدف مساومة تركيا التي كانت مستعدة للتفاوض من جانب، وإعادة تنظيم اتفاق سايكس– بيكو وتعديله وفقًا لمصالحها مع فرنسا من جانب آخر[٣٣]. وفي ٨ أكتوبر عام ١٩١٨، أبلغ روبرت سيسيل المسئولون الفرنسيين أن اتفاق سايكس – بيكو لم " يعد ملائمًا في الظروف الحالية" .[٣٤]

نتيجة لما سبق، صدرت أوامر إلى الجنرال وليام مارشال **William Marshall**، الذي خلف الجنرال مود في قيادة القوات البريطانية، بأن يتقدم بقواته لاحتلال الموصل. وبحسب الخطة المرسومة، تقدمت القوات شمالًا إلى أن وصلت إلى منطقة تبعد حوالى أربعة عشر ميلًا جنوب الموصل، بعد الهدنة التي وقِّعت في ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ [٣٥]. إلا أن الجنرال مارشال أصر على احتلال الموصل بحجة أن المادة السابعة من الهدنة تسمح لقوات الحلفاء بالسيطرة على جميع النقاط الاستراتيجية عام ١٩١٨ [٣٦].

وفي ٨ نوفمبر عام ١٩١٨، أصرت بريطانيا على إصدار التصريح البريطاني – الفرنسي المشترك، الذي كان الهدف منه تخدير مشاعر سكان العراق وسوريا، ونفي الأطماع الاستعمارية للدولتين[٣٧] بقولها إنهم ما جاءوا إلا من أجل تحريرهم من مظالم الأتراك، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من الاختيار الحر للأهالي، وتقديم المساعدة والمعونة المفيدة لهذه الحكومات والإدارات ..... إلخ[٣٨]. وهناك من اعتبر أن إصرار بريطانيا على إصدار مثل هذا التصريح كان محاولة للتخفيف من القيود التي فرضها اتفاق سايكس – بيكو، والعمل على حصر نفوذ فرنسا في أضيق دائرة ممكنة، وإجبارها على تعديل الاتفاق بما يحقق لبريطانيا استعادة الموصل منها. وأشار كيرزون **Curzon** إلى أهمية هذا التصريح بقوله: "إن التصريح البريطاني

الفرنسي في مجمله سيحل محل اتفاقية سايكس – بيكو، وأنه من الأسلحة المهمة التي سيتسلح بها المندوبون البريطانيون عند معالجة تلك الاتفاقية" [٣٩]. أمّا لويد جورج **Lloyd George**، فخلص إلى أن اتفاق مايو عام ١٩١٦ فقد مصداقيته، ولا بد من التخلص منه، أو على الأقل تعديله في نقطتين:" الأولى فصل الموصل عن العراق الذي سيتسبب في حرمانه من الحبوب وإمدادات البترول الموجودة في هذه المنطقة، والثانية تتعلق بفلسطين التي ستتقسم إلى ثلاث إدارات منفصلة".[٤٠]

وطدت بريطانيا منذ أن سيطرت على الموصل عزمها على أن تقطع أي صلة لفرنسا بها، وأن تدعم الدعاية المضادة للنفوذ الفرنسي في سوريا كي تكون في مركز قوي لمساومة حليفتها. ومن الإجراءات التي أقدمت عليها في هذا السبيل أنها حالت بين بعثة الإغاثة التي يرأسها القنصل الفرنسي في البصرة، والوصول إلى الموصل لتوزيع بعض الأموال والمعونات على الفقراء هناك، وعاملت أعضاءها بغلظة، على حد تعبير بيكو. في حين سمحت للمندوب الأميركي بدخول المدينة، وتوزيع الأموال التي جُمعت لهذا الغرض، الأمر الذي يؤكد أن بريطانيا قررت ألا تجعل لفرنسا نصيبًا في الموصل ولا في نفطها .[٤١]

على أية حال، تمكنت بريطانيا من السيطرة على العراق من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، وتمكنت في الوقت نفسه من السيطرة على فلسطين وسوريا حتى وصلت إلى نهاية حدود الناطقين بالضاد. وتزامن سقوط الموصل مع سقوط حلب، بعد أن وقع على عاتقها إكمال النصر الأول بمفردها وإنجاز الثاني بمعونة القوات العربية التي كان يقودها الأمير فيصل بن الحسين. وكان دور فرنسا في النصر الثاني هزيلًا، ما أفسح المجال أمام بريطانيا كي تعلن صراحة ومن دون مواربة حتمية إعادة النظر في اتفاق سايكس – بيكو لكي تكون الموصل ضمن منطقة نفوذها، متخذة من وجود قواتها على الأراضي السورية ورقة ضغط على حليفتها كي تذعن لمطالبها.

ومن الجدير بالإشارة أن موقف فرنسا من النفط خلال تلك الفترة كان يتدهور بسرعة أيضًا في مواجهة حملة الغواصات الألمانية؛ ففي ديسمبر عام ١٩١٧، حذّر السيناتور هنري بيرنجيه – المفوض العام الفرنسي للوقود – رئيس الوزراء جورج كليمنصو من أن النفط سينفد في البلاد بحلول عام ١٩١٨، وأن الإمدادات منخفضة لدرجة أن فرنسا لا تستطيع أن تتحمل أكثر من ثلاثة أيام من الهجمات الألمانية الثقيلة. وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩١٧، ناشد كليمنصو الرئيس ويلسون كي يوفر مائة ألف طن إضافية من النفط بشكل عاجل، وقال:"إن توفير النفط أمر حيوي مثل الدم في المعارك المقبلة"، مضيفًا أن " الفشل في الحصول على إمدادات النفط سيسبب الشلل الفوري لجيوشنا، وربما يدفعنا إلى سلام غير موات للحلفاء".[٤٢]

ثالثاً: اتفاق لونغ – بيرنجيه، ٨ أبريل ١٩١٩

أصبحت مسألة نفط العراق عامة والموصل خاصة الشغل الشاغل للمعنيين في كلٍّ من فرنسا وإنكلترا قبل انتهاء الحرب وبعدها، حتى أن بعض الصحف اللندنية علقت بأن المسألة النفطية في العراق وبلاد فارس أثارت اهتمام المعنيين وانشغالهم في لندن كما لم يثره أي موضوع آخر منذ توقيع الهدنة[٤٣]. ويرجع السبب في ذلك إلى أن بريطانيا كانت تنتج، وفقًا للإحصاءات الرسمية، حوالي ٢.٥% من الإنتاج العالمي من داخل أراضيها، و٤.٥% من الإنتاج العالمي إذا أضيفت إليها مستعمراتها[٤٤]، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية – المصدر الأول لنفط بريطانيا – تنتج من الأراضي الأميركية حوالي ٧٠%، و٨٠% إذا أضيفت إليها المكسيك [٤٥]، وبالتالي كانت في أشد الحاجة إلى تأمين حاجتها من هذا الوقود بالغ الأهمية من نفط العراق وبلاد فارس.

على الجانب الآخر، كانت أزمة فرنسا النفطية وانشغال مسؤوليها أشد وطأةً من الأزمة البريطانية. ولذلك، عولت فرنسا كثيرًا على الحصول على نصيب يدرأ عنها ما مرت به من عوز

أثناء الحرب. وقد حاول رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو أن يُطمئن شعبه، ويصرف عنه ما أستبد به من قلق على النفط، حتى بلغ به أن وعدهم بأنهم سوف يحصلون على ما يحتاجون إليه من النفط من محلات البقالة[٤٦]. بناء على ذلك، أرادت فرنسا أن تحرز مستقبلًا نفطيًا من خلال السيطرة على الموصل التي كانت تعتبرها لا تقل أهميةً عن إقليم باكو من حيث ثروتها النفطية[٤٧]، ولا سيما أن صناعة النفط الفرنسية كانت ضعيفة، ولا تمتلك منشآت إنتاج في الخارج.

في أواخر عام ١٩١٨، أطلع هنري بيرنجيه ورئيس الوزراء الفرنسي نظيريهما البريطانيين على رغبة حكومتها في نفط هذه المنطقة. وعندما زار بيرنجيه لندن، التقى والتر لونغ خلال الفترة ١٦ و١٧ نوفمبر، أدلى بآرائه في هذه المسألة.[٤٨]

كان المسئولون البريطانيون متحفزين لهذه الجولة بعد أن أدركوا أنهم خاطروا مخاطرة ضخمة أثناء الحرب، عندما كانت أغلب حاجاتهم من النفط تأتيهم من الخارج. ولذلك حرصوا على الصمود أمام المطالب الفرنسية، وصمموا على عدم الاستسلام لها، وعقدوا عزمهم على السيطرة على نفط العراق، متكئين في ذلك على الامتياز الذي حصلوا عليه من الباب العالي في ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ .[٤٩]

وفي الأول من ديسمبر عام ١٩١٨، ذهب كليمنصو إلى لندن لزيارة لويد جورج[٥٠]، وكان هدفه من الزيارة التباحث في قضايا ما بعد الحرب، وكيفية صنع السلام، وكان النفط مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بسياسات هذه المرحلة، حتى أنه شغل تفكير الرجلين أثناء مرورهما وسط الحشود الهائلة في شوارع لندن. وقد استقر في ذهن رئيس الوزراء البريطاني حينئذ فرض نفوذ بريطانيا على العراق بأسره، وعدم التفريط في شبر منه بعد أن أصبح لا يخامره شك في أن حل الأزمة النفطية التي تواجه بلاده يكمن في سيطرتها على الموصل التي تبشر بمستقبل نفطي واعد. وعندما وصل كليمنصو إلى السفارة الفرنسية، سأل لويد جورج بشكل مباشر عمّا تريده بريطانيا على وجه التحديد، فقال له: الموصل، فأجابه، وهل ستتخلى فرنسا عن حقها في الموصل؟ فأجاب لويد جورج

نعم، في مقابل الاعتراف بالسيطرة الفرنسية على كامل سوريا المجاورة، وكأنه يلمح له من طرف خفي بأن الوجود الفرنسي لن ينعم بالاستقرار في سوريا دون موافقة بريطانيا. في ذلك الوقت، كانت فرنسا تعاني كثيرًا بسبب الشعبية الجارفة التي كان يلقاها الأمير فيصل أينما حل في أي مدينة سورية، فرفض كليمنصو أن يبلغ لويد جورج مأربه إلا بعد أن انتزع منه موافقةً على أن تحصل فرنسا على حصة من النفط في الموصل، فوافق لويد جورج على بيع الأماني والطموحات العربية في إقامة دولة مستقلة في سوريا في مقابل زيت الموصل بلا أدنى تردد[٥١]. وكان هذا الاتفاق غير المدون رسميًا بمكانة حجر الزاوية في تعديل بعض بنود اتفاق عام ١٩١٦، وصوغ جميع الاتفاقات اللاحقة بين فرنسا وبريطانيا بشأن الموصل ونفطها حتى عام ١٩٢٠م.

أمّا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن سريعًا، فهو: لماذا تنازل كليمنصو عن الموصل التي أقرها الاتفاق لفرنسا على الرغم من معرفته بأهميتها النفطية الواعدة؟

كانت أسباب هذا التنازل مثار جدل بين المؤرخين، وإن كان في الإمكان حصرها في الأسباب التالية:

أولًا: إن جميع القرارات التي أقدم عليها كليمنصو كان يحكمها عزم كبير على ضمان أمن فرنسا في أوروبا، وإن تنازله عن الموصل كان من أجل إزالة مصدر خلاف محتمل مع الحليف الذي كانت نياته حاسمة لتأمين أهداف فرنسا على حدود الراين، والذي يعد بمنزلة هدف محوري .[٥٢]

ثانيًا: إن كليمنصو كان يريد أن يحبط مطالب بريطانيا ومحاولاتها بشأن المراجعة الشاملة لاتفاق سايكس – بيكو، وتكييف الاتفاق مع الأوضاع الجديدة.

ثالثًا: وهو سبب يقدَّم على أنه ناتج ثانوي، وافتراض مؤداه أن لويد جورج وعد كليمنصو بحصة كبيرة من النفط الذي كان من الممكن العثور عليه في الموصل التي تسيطر عليها بريطانيا. ويتفق هذا الرأي مع الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الفرنسية للنفط خلال مفاوضات ما بعد الحرب بشأن الشرق الأدنى .[٥٣]

رابعًا: وهو في المجمل عبارة عن نتيجة توصل إليها فيتزجرالد في دراسته المهمة عن طموحات فرنسا في الشرق الأوسط وحقول نفط الموصل، مفادها أن المعنيين في فرنسا بالشأن النفطي توصلوا إلى اقتناع بأن بلادهم ليس لديها الخبرة الكاملة في صناعة النفط، ولا القنوات التسويقية اللازمة لذلك، وأن الطريق الواقعي لسياسة نفطية فرنسية متطورة لا يتم إلا عبر لندن، ومن خلال شراكة بين الدولتين في مناطق المواد الخام في رومانيا وبلاد فارس والعراق. وتوصل بيرنجيه وكليمنصو إلى هذه النتيجة قبل الالتقاء بلويد جورج بفترة وجيزة .[٥٤]

وسواء أكان هذا الاتفاق سديدًا أم فيه عدم روية، فإنه كان مبررًا كافيًا ومادة صحافية ثرية اقتنصتها الصحف الباريسية، وفي مقدمتها المعارِضة منها، للهجوم على كليمنصو، منددة بصفقته هذه[٥٥]؛ فمنها ما ذكر" أن بريطانيا لن تلتزم بما تعهدت به في الاتفاق، وأنه في غير مصلحة فرنسا"[٥٦]، ومنها ما اتهمه بخيانة المصالح الفرنسية في الدبلوماسية السرية التي اتبعها[٥٧]، في حين حاولت بعض الصحف الموالية له التخفيف من غلواء المهاجمين، بحجة أنه خُدع في هذا الاتفاق، وأن على فرنسا أن تحصل على ٢٥% من نفط الموصل التي قامت بريطانيا بعرضه .[٥٨]

ومهما يكن من أمر، فقد أرسل السفير الفرنسي في لندن بول كامبون **Paul Cambon** إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة في ٦ يناير عام ١٩١٩، اقترح فيها عقد اتفاق نفطي إنجليزي – فرنسي. وأفرز هذا الطلب انقسامًا بين المسؤولين البريطانيين، إذ أصر فريق على "إنه ينبغي إرجاء مناقشة مسألة النفط إلى أن تحل مؤتمرات السلام جميع القضايا الإقليمية"، وكان على رأس هذا الفريق كيرزون **Curzon**. أمّا الفريق الآخر، فرأى أن تُحَل هذه المسألة بعيدًا عن مؤتمر السلام، وأن تعبّر بريطانيا عن رغبتها في التعاون مع فرنسا قبل أن تحصل الأخيرة على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط، أو يجبرها مؤتمر السلام على اعتماد سياسة ليست من مصلحتها، وكان على رأس هذا الفريق بلفور[٥٩]، واشترط أنصار هذا الرأي ألا تخل الاتفاقات النفطية بالمسألة الإقليمية.

رجحت كفة الفريق الثاني، واجتمع ممثلو الحكومتين البريطانية والفرنسية لمناقشة الاقتراحات الفرنسية[٦٠]. وفي ٨ أبريل عام ١٩١٩، اتُّفق على الخطوط الرئيسة بين كدمان وبيرنجيه، فقام الأول بإرسال نسخة إلى وزارة الخارجية من مسودة عُرفت باتفاق لونغ – بيرنجيه الذي جاء فيه ما يلي: إن فرنسا وبريطانيا العظمى ... اتفقتا على سياسة مشتركة يجب اتّباعها في الشرق الأدنى وفي الدول المجاورة للبحر الأبيض المتوسط لاستغلال حقول النفط المختلفة. وإن مبادئ هذه السياسة هي مبادئ التعاون الودي والمعاملة بالمثل في جميع البلدان التي يمكن فيها للمصالح النفطية للبلدين أن تتوحد بشكل مفيد[٦١]. كما ذُكر فيه أيضًا أن حقوق شركة النفط التركية **Turkish Petroleum Company** في الموصل وبغداد، وهي الشركة التي حصلت عليها بريطانيا من الحكومة العثمانية في ٢٨ يونيو عام ١٩١٦ [٦٢]، سيجري تقسيم رأس المال فيها إلى ٧٠% للبريطانيين، و ٢٠% للفرنسيين، و ١٠% لحكومة العراق. وإذا كان الطرف الأخير راغبًا عن المشاركة، فسيتم تقسيمها بالتساوي بين بريطانيا وفرنسا، وفي المقابل ستقوم الحكومة الفرنسية بكل ما في وسعها لتمكين بريطانيا من بناء خطي أنابيب نفط من بلاد العراق وبلاد فارس إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط والمرافق الضرورية لها. وسوف يختار الطرفان معًا مسارات خطوط الأنابيب والموانئ المراد استخدامها، وأن يتمتع مواطنو كلٍّ منهما بحق الحصول على امتيازات النفط في مستعمرات الطرف الآخر، مع مراعاة الامتثال للقوانين المحلية. أمّا النسبة البريطانية، فقُسمت على النحو التالي: ٣٤% لشركة شل رويال ديتش **Royal Dutch Shell**، و٣٤% لشركة النفط الأنجلو – فارسية (**Anglo–Persian Oil Company**)، و٢% لمصلحة الحكومة البريطانية .[٦٣]

وفي رسالة من كيرزون إلى كامبون في ١٦ مايو عام ١٩١٩، اعترفت وزارة الخارجية رسميًا باتفاق لونغ – بيرنجيه، ودعت الحكومة الفرنسية إلى القيام بالشيء نفسه، إلا أنها لم تفعل ذلك. وفي سياق الاتهامات المتبادلة بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية في مناقشاتهما الدائرة حول سوريا، وعدم التوصل إلى حل بشأنها، وبحجة الاختلاف في شأن بناء سكة حديد بريطانية عبر

سوريا، أرسل لويد جورج في ٢١ مايو ١٩١٩ رسالة إلى نظيره الفرنسي يلغي فيها اتفاق النفط[٦٤]، ولم تعلم وزارة الخارجية بذلك إلا في ١١ يونيو.

والسؤال المطروح هنا هو: لماذا أقدم لويد جورج على إلغاء اتفاق أعطى بريطانيا ٧٠% من نفط العراق، وكان يصب في مصلحتها إلى حد كبير؟

لا يمكن أن نفسر إلغاء هذا الاتفاق بمعزل عن العلاقة المضطربة بين فرنسا وبريطانيا في سوريا، وتوضيح نوعية الاتهامات المتبادلة بين الفريقين؛ إذ اتهم الضباط الفرنسيون الضباط البريطانيين بأنهم يقيمون العوائق في طريقهم أثناء القيام بواجباتهم، وبأنهم يقومون بدعاية مضادة ضد مصالح فرنسا ونفوذها في سوريا، كما أنهم يستقطبون العناصر المعادية ويساعدونها على ترويج الأخبار عن الأطماع الفرنسية بين السكان، وهو ما من شأنه أن يثير القلاقل والكراهية ضد فرنسا في المناطق التي تطمح إلى بسط نفوذها عليها. ومن الاتهامات أيضًا أن المسئولين البريطانيين مكنوا الأمير فيصل من السيطرة على مناطق كان من المتفق عليه أن تكون ضمن مناطق النفوذ الفرنسي، ورفضهم أن يسمحوا للمندوبين الفرنسيين بأن يرسلوا تعزيزات عسكرية لتعزيز وجود فرنسا العسكري في مناطق نفوذها. وانتقدت الحكومة الفرنسية أيضًا المعونة التي كان الأمير يتلقاها من بريطانيا، والتي قُدّرت بحوالي ١٥٠ ألف جنيه استرليني، وكان يسخّرها في سبيل معارضة فرنسا، علاوة على الحدود التي طالبت بها فرنسا لتكون مناطق نفوذ لها، إذ أنها طالبت بأرمينيا وكليكية ودمشق وحلب، إلى جانب المنطقة الساحلية، إلا أن بريطانيا رفضت أن تقر لها بذلك[٦٥].

في تلك الأوضاع، أحيط لويد جورج علمًا بموضوع اتفاق النفط؛ إذ كان يقوم به وفد منفصل عن وفد السلام في باريس، وكان يخشى أن يؤثر اتفاق النفط في اتفاق الحدود في سوريا، لأنه كان يريد أن يضمن وصول بريطانيا إلى موانئ البحر المتوسط، وكان يعتقد أنه ينبغي عدم

الخلط بين الأمور السياسية وأمور النفط التي تتدخل فيها بعض الشركات الخاصة. وفي هذه الأحوال صدر قرار الإلغاء، مما جعل المسئولين الفرنسيين يتهمونه بالخداع والمراوغة.

وإلى جانب الأسباب سالفة الذكر كانت ثمة أسباب أخرى، أبرزها أنه كان ثمة تباينٌ كبيرٌ بين سياسة بريطانيا النفطية وسياستها تجاه القضية العامة في الشرق، وصعوبةُ الاتصالِ بين وفد التفاوض البريطاني في باريس ووزارة الخارجية البريطانية في لندن.

رابعًا: اتفاق نفط غرينوُد – بيرنجيه، ديسمبر عام ١٩١٩م

لم يُلغ اتفاق لونغ – بيرنجيه الخطط الفرنسية – البريطانية بشأن النفط، ففرنسا كانت في حاجة ماسة إلى الخبرة في الصناعة النفطية التي تفتقر إليها شركاتها، أما بريطانيا فكانت في حاجة أَمَسُ إلى سكك حديدية وخطوط أنابيب كي تنقل النفط من حقوله في بلاد فارس والعراق عبر مناطق النفوذ الفرنسية إلى البحر المتوسط؛ لذا، كان على كل طرف أن يُقدمَ بعض التنازلات بعد أن أيقن أن تسوية الخلافات بين كليمنصو ولويد جورج لا بد أن تنتهي بعد أن رفض الكونجرس الأميركي إبرام معاهدة فرساي[٦٦]. وكانت الأميرالية البريطانية وهيئة الأركان مهتمتين اهتمامًا واضحًا بتوقيع تسوية لا لبس فيها ولا غموض، وطفقتا تمارسان ضغطًا من أجل استعادة اتفاق لونغ – بيرنجيه.

وخلال الفترة من مايو عام ١٩١٩م إلى سبتمبر من العام عينه، أدركت بريطانيا أن دعم الأمير فيصل بن الحسين غير مجد، وأن علاقاتها بفرنسا تنتقل من سيئ إلى أسوأ، وأن مطالبة الأمير وأنصاره بقيام دولة مستقلة في شرق المتوسط يُعَدّ مخاطرة من شأنها أن تستنفر وتستفز المشاعر المعادية لبريطانيا في العراق وتدفعهم إلى مطالب شبيهة. علاوة على ذلك، كانت الاضطرابات في تركيا تنمو مع ازدياد قوة الحركة الكمالية[٦٧]؛ لذا، قرر لويد جورج أن يَعقدَ مع كليمنصو اتفاقًا (اتفاق ١٥ سبتمبر عام ١٩١٩) يقضي بسحب القوات البريطانية من سوريا

وكليكية ابتداء من غرة نوفمبر عام ١٩١٩م، لتحل محلها القوات الفرنسية في سوريا غرب خط سايكس – بيكو، على أن تُستبدل القوات البريطانية في المنطقة الشرقية (من العقبة إلى حلب) بقوات عربية، وأن تظل القوات البريطانية في فلسطين والعراق، بما فيها الموصل. كان هذا الاتفاق مجرد جزء من التسوية الشاملة، لأنه لم يخول فرنسا إلا احتلال المنطقة الساحلية مع بعض أجزاء المنطقة الشرقية التي تقع تحت سلطة الحكومة العربية وهي الأقضية الأربعة (اللبنانية حاليًا). وكان كليمنصو قد أذعن لقبوله لأنه أدرك أن السلطات البريطانية لن تحل بين الفرنسيين والحكومة العربية بعد أن تركت الأخيرةَ بلا دعم. وعلى الفور بدأ في تنفيذه، وكانت هذه الإجراءات صادمة للرأي العام السوري الذي كان ينتظر جلاء القوات الأجنبية عن أراضيه .[٦٨]

بناء على هذا الاتفاق، استُدعي الأمير فيصل إلى لندن، وأبلغه لويد جورج شخصيًا بأن بريطانيا لا تستطيع الإبقاء على قواتها في القوقاز وسوريا وكليكية أكثر من ذلك، وأن الشعب البريطاني متململ من هذا الوضع، وأن حكومته قررت الانسحاب من هذه المناطق، ما عدا العراق وفلسطين .[٦٩]

وبناء على ذلك، استؤنفت المباحثات بشأن النفط بين فرنسا وبريطانيا في بداية ديسمبر. وفي الحادي عشر منه، زار كليمنصو لندن ثلاثة أيام لأجل هذا الغرض، وطالب، نتيجة حاجة فرنسا الملحة إلى النفط، بنسبة عادلة من نفط جنوب روسيا وبلاد فارس ورومانيا والعراق، خصوصًا الموصل وكركوك. وفي تلك الظروف، خلف هامر غرينوُد سلفه لونغ في منصبه، واقترح على بيرنجيه إحياء اتفاق لونغ – بيرنجيه من جديد، مع منح فرنسا نسبة تتراوح بين ١٨% و٢٠% من نفط الموصل. وفي ١١ ديسمبر، وقّع غرينوُد وبيرنجيه اتفاقًا شبيهًا باتفاق لونغ – بيرنجيه السالف الذكر، غير أن الجديد فيه هو أن تضمن فرنسا لبريطانيا إنشاء خطي سكة حديد بدلًا من خط واحد، ليصلا إلى البحر المتوسط عبر مناطق النفوذ الفرنسي، وخطي أنابيب كما كان في الاتفاق السابق، ولكن سرعان ما أثار هذا الاتفاق سلسلة من المشكلات .[٧٠]

وعلى الرغم من جهد بيرنجيه في سبيل الوصول إلى تلك النتائج، رفض كليمنصو توقيع الاتفاق. وفي فبراير عام ١٩٢٠م استقال بيرنجيه، ولم يُعيَّن خلفٌ له لفترة ليست بالقصيرة .[٧١]

خامساً: اتفاق نفط سان ريمو، أبريل عام ١٩٢٠

هددت فرنسا بأن في حال عدم منحها حصة من نفط الموصل، ستعارض امتياز عام ١٩١٤م الممنوح لشركة النفط التركية، وبأنها ستضع العراقيل في وجه خط الأنابيب إلى البحر المتوسط، وستلجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتضغط معها في سبيل تطبيق سياسة الباب المفتوح بخصوص نفط بلاد ما بين النهرين في حالة عدم اتفاق بريطانيا معها[٧٢]. كما هددت فرنسا بأنها ستظل تحت وطأة شعور بأنها لم تُعامَل بشكل عادل. وكان معنى إبطال الامتياز أن تطالب فرنسا بـ ٥٠% من نفط العراق، وعودة هواجس اتفاق سايكس – بيكو تارة أخرى.

وفي أبريل عام ١٩٢٠، وأثناء ختام المحادثات التي قيل إنها كانت مستمرة منذ فترة ليست بالقصيرة بين ممثل الحكومة الفرنسية بيير بيرثيلوت **Pierre Bertheliot** وممثل الحكومة البريطانية غرينوُد؛ دعي كل من لويد جورج و ألكسندر مليراند **Alexander Millerand** – رئيس الوزراء الفرنسي الجديد – لتوقيع اتفاق نفطي في ١٨ أبريل، ثم نشر الاتفاق في ٢٤ منه[٧٣]، وفيه أن تحصل فرنسا على ٢٥% من صافي الناتج من النفط الخام بمعدلات السوق الحالية في حالة قيام الحكومة البريطانية بتولّي عملية الإنتاج، أو أن تعرض بريطانيا على فرنسا ٢٥% من رأس المال في حالة قيام شركات خاصة بعملية الإنتاج، وكانت هذه هي حصة الأسهم الألمانية في شركة النفط التركية التي سيطرت عليها بريطانيا بعد عام ١٩١٨ [٧٤]، وأن يسمح لحكومة العراق أن تشارك بـ ٢٠% من رأس مال الشركة التي تقوم بهذه العملية، وأن يكون للحكومة البريطانية الإشراف الكامل، وأن تدعم بريطانيا فرنسا في الحصول على ٢٥% من عائدات النفط الذي يعبر

أراضي الانتداب الفرنسي من نفط الشركة الأنجلو – فرنسية إلى موانئ البحر المتوسط .[٧٥] وقد برر ذلك لبريطانيا أن تؤكد أنها لا تسعى إلى احتكار النفط.[٧٦]

وفيما يتعلق بنقل النفط إلى موانئ البحر المتوسط، تعهدت فرنسا بأن تسهل لبريطانيا بناء خطي سكة حديد وأنابيب نفط عبر أراضي نفوذها إلى البحر المتوسط[٧٧]، وبأن تتخلى عن فرض أي رسوم أو مستحقات على النفط الذي يعبر تلك الأراضي[٧٨]. كما ألزم الاتفاق فرنسا بمنح بريطانيا مرافق في الموانئ الطرفية لتشييد المستودعات، ومد سكك الحديد، وإنشاء المصافي وأرصفة التحميل وغير ذلك من المستلزمات والضروريات[٧٩]، وأن تتخلي فرنسا عن مطالبها الإقليمية المتعلقة بالموصل .[٨٠]

وعندما اعترضت بعض الدول على الاتفاق، وأثارت بشأنه أزمة بحجة أن الاتفاق الإنجليزي الفرنسي تغولٌ من الدولتين على الموارد النفطية؛ استنكرت وزارة الخارجية البريطانية هذا الضجيج الإيطالي، وبررت استنكارها ورفضها لهذا الزعم بأن ما تمتلكه بريطانيا من النفط قليل جدًا مقارنة بغيرها من الدول وبالتالي فلا مجال لفكرة الاحتكار والاستئثار، وأن الاتفاق لا يعطي أية حقوق حصرية لأي دولة على حساب الدول الأخرى، وأن نصوصه التزمت ما نص عليه ميثاق عصبة الأمم، وأن من حسناته زيادة الإنتاج العالمي من هذا المورد، وسوف يمنح إيطاليا وغيرها من الدول ما تحتاج إليه من الإمدادات المطلوبة منه سواء لأغراض الشحن أو الصناعة[٨١]

كان اتفاق نفط سان ريمو نهاية التنافس بين بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل، وهو التنافس الذي بدأت مؤشراته منذ الأزمة النفطية التي مرت بالبلدين في منتصف عام ١٩١٧م، والذي ساهم مساهمة كبيرة في إعادة صوغ الاتفاق السري الذي عُقد في مايو عام ١٩١٦، والاتفاقات التي عُقدت بعد ذلك. ثم كان لبريطانيا معركة أخرى بخصوص نفط الموصل أيضًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعترضت على اتفاق نفط سان ريمو وطالبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح.

خاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى أن احتلال بريطانيا للبصرة وبغداد يرجع إلى عوامل عسكرية واقتصادية واستراتيجية لم يكن نفط العراق إلا واحدًا منها، غير أن احتلال الموصل لم يكن مبرَّأً من ذلك، بل على العكس كان نفط الموصل سببًا جوهريًا في إصرار البريطانيين على احتلالها في ٧ نوفمبر عام ١٩١٨.

جرى توقيع اتفاق سايكس – بيكو في ظروف كانت بريطانيا خلالها في حاجة ماسة إلى حشد أكبر قدر من الحلفاء، ولذلك كثرت وعودها، إذ تعهدت لروسيا بالقسطنطينية والمضايق خشية توقيع اتفاق مع ألمانيا، وتعهدت للعرب بقيام دولة لهم لقاء ثورتهم ضد السلطان العثماني، واعترفت بحقوق فرنسا ومصالحها التاريخية في سوريا في مقابل اتفاق بحري لتعزيز وضعها أمام القوة البحرية الألمانية في عام ١٩١٢، ثم أقرت ذلك في اتفاق سايكس – بيكو في عام ١٩١٦، وأضافت إليه الموصل ليكون هنالك دولة حاجزة بينها وبين مناطق النفوذ الروسي في الشمال. وكانت بريطانيا على بينة من أن هذه التنازلات مبالغ فيها، وستعود ببعض الأضرار على المصالح البريطانية، ولا سيما تنازلها عن الموصل ونفطها ووعدها فرنسا بسوريا القريبة من قناة السويس، إلا أنها أُجبرت على ذلك حفاظًا وحدة صفوف الحلفاء. ولذلك، عندما أُتيحت لها الفرصة، قررت أن تتنصل من هذه الوعود جملة وتفصيلًا، وكان النفط الدافع الأقوى وراء ذلك.

اضطرت بريطانيا تحت ضغط العوامل الجغرافية وحاجتها إلى خطوط سكك حديد وخطوط أنابيب لنقل نفط العراق وبلاد فارس إلى البحر المتوسط إلى مساومة فرنسا، ولولا ذلك لما جلست معها إلى طاولة المفاوضات، ولو كان الأمر بيدها لما منحت فرنسا من النفط شيئًا.

كانت أزمة فرنسا النفطية وحاجتها إلى نفط الموصل سببين لدخولها مع بريطانيا في سجال استغرق جولات تفاوضية ثلاث، إلا أن النفط بالنسبة إلى فرنسا قد تصدر المرتبة الثانية من حيث أولوياته، مقارنة بهدف السيطرة على سوريا، ولذلك ظلت فرنسا تناور حتى انتزعت سوريا كاملة، وفي الوقت ذاته حجزت لنفسها نصيبًا من نفط العراق على الرغم من تنازلها عن الموصل لمصلحة بريطانيا.

اتسمت سياسة بريطانيا النفطية وسياستها تجاه المسألة السورية بالتناقض؛ فمن ناحية، كان الخبراء المفاوضون بشأن النفط يدركون جيدًا حاجة بريطانيا إلى الشراكة مع فرنسا لتسهيل مد خطوط أنابيب وسكك حديد تنقل النفط عبر مناطق النفوذ الفرنسي إلى موانئ المتوسط، في حين كان الساسة الآخرون يدعمون فيصل بن الحسين للتخلص من الوجود الفرنسي في سوريا تمامًا، وهذا ما تسبب في تعطل المفاوضات حتى عام ١٩٢٠، وعدم انفراج الأزمة إلا بعد أن أدرك الفريق الثاني عدم جدوى سياسته.

الهوامش

[1] –David Llyod George, *The Truth about the Peace Treaties*, Vol. II (London: Victor Gollancz, 1938), p. 1022.

[2] –T. M. Eastwood, «Britain and the Sykes–Picot Agreement: the Making of a New Policy in the East, 1914–1916,» Master's. Thesis, University of Alberta, 1977, p. 32.

[٣] كانت المضايق التركية معبرًا لـ ٣٧ في المئة من الصادرات الروسية، وقامت الدولة العثمانية قبل الحرب بعامين بإغلاقها أمام تجارة روسيا، ما كبدها خسائر ضخمة. وعندما انحازت الدولة العثمانية إلى القوى المركزية، أو "قوى الوسط"، تخلت بريطانيا عن صيغة بقاء الدولة العثمانية، وتلاقت مصالح الروس مع مصالح البريطانيين، فطالبوا بالمضايق والقسطنطينية. وفي صباح ٩ آذار/ مارس ١٩١٥، وافق مجلس الوزراء البريطاني على حق روسيا في القسطنطينية والمضايق، شرط المرور الحر لتجارة جميع الدول، وبذلك حالت بريطانيا دون توقيع سلام منفصل بين روسيا وألمانيا. للمزيد ينظر: William A. Renzi, «Great Britain, Russia, and the Straits, 1914–1915,» *The Journal of Modern History*, vol. 42, no. 1 (March 1970), pp. 2 –11.

[٤] اعترفت بريطانيا بحق فرنسا في سوريا في عام ١٩١٢، في مقابل توقيع اتفاق بحري يقضي بأن يتعاون الأسطولان الفرنسي والبريطاني في شرق البحر المتوسط لمواجهة النفوذ الألماني، والحفاظ على المصالح البريطانية في هذه المنطقة الاستراتيجية. اعتمدت فرنسا في مطالبتها بهذا الحق على العلاقات التاريخية التي تربطها ببلاد الشام منذ حقبة الحروب الصليبية، والمساعدات التي قدمتها لتقريب وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين، إضافة إلى النشاط التعليمي الفرنسي، وتأسيس المستشفيات، وشبكة سكك الحديد، فضلًا عن النشاط التجاري الذي تغلغل في المناطق الداخلية من سوريا، واستثمار رأس المال الفرنسي في إنشاء مصانع للحرير في لبنان وإنتاج النبيذ....إلخ. للمزيد ينظر: J. P. Spagnolo, «French Influence in Syria Prior to World War1: The Functional Weakness of Imperialism,» *Middle East Journal*, vol. 23, no. 1 (Winter 1969), pp, 49, 53, 56

[5] –Margaret MacMillan, *Paris 1919: Six Months That Changed the World* (New York: Random House, 2007), p. 376.

[6] –Luigi Scazzieri, *Britain, France, and Mesopotamian Oil 1916–1920* (London: Taylor & Francis Group, 2015), p. 26.

[٧] –كانت بريطانيا تعتبر الدولة العثمانية بمنزلة دولة عازلة بين أوروبا والهند البريطانية، ولكن مع دخول الدولة العثمانية الحرب، ما عادت بريطانيا تثق في أن تقوم الدولة العثمانية بهذا الدور، ولذلك قررت أن تعتمد على قواتها في حماية هذه المصالح من خلال السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي العربية، ينظر: George Harry Bennett, «British Foreign Policy Under Lord Curzon of Kedleston 1919–1924,» Ph.D. Thesis, Leicester, 1993, p .١٨٦.

[٨] –جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (ترجمة)، ط (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)، ص ٣٤٩ – ٣٥٠.

[9]– Llyod George, Op, Cit, p. 1024.

[10] –Aaron S. Klieman, «Britain's War Aims in the Middle East in 1915,» *Journal of Contemporary History*, vol. 3, no. 3 (1968), p. 237.

[11]– J. P. Thomas, Jr., the Sykes–Picot Agreement 1916: its Genesis in British Policy, *Ph.D.* Thesis, *The Johns Hopkins University, 1971,* pp. 384–386.

[12]– Llyod George, Op, Cit, p. 1026.

[13] –Eastwood, «Britain and the Sykes–Picot Agreement,» pp. 5–6.

[14] –Scazzieri, Op, Cit, p. 28.

[15] –Eastwood, «Britain and the Sykes–Picot Agreement,» pp. 5–6.

[16] –Abdul–Majid Abbass, «The Petroleum of Iraq in Politics,» Master's Thesis, University of Chicago, 1938, p. 38.

[17] –Martin William Gibson, «British Strategy and Oil, 1914–1923,» Ph.D. Thesis, Glasgow, 2012, p. 46.

[18] –IOR/L/MIL/15/66/1, Frederick James Moberly, *The Campaign in Mesopotamia 1914–1918*, History of the Great War Based on Official Documents, vol. 1 (London: HMSO, 1923), pp. 316–338.

[19] راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط ٤ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣)، ص ١١٩.

[20] – Bennett, «British Foreign Policy Under Lord Curzon of Kedleston 1919–1924,» p. 187.

[21] –Abbass, «The Petroleum of Iraq in Politics,» p. 26.

[22] – Adal M. Husain, «The British and French and Struggle at Mosul in 1918–1926, and the USA Atitude to it » *Journal of Al–Ma'moon College*, no. 23 (2014), p. 17; IOR/L/MIL/15/66/1, Moberly, *The Campaign in Mesopotamia*, p. 163.

[23] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ط ٧ (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٦٦–٦٧.

[24] –Abbass, «The Petroleum of Iraq in Politics,» pp. 33–34.

[25]– David. S. Painter, «International Oil and National Security,» *American Academy of Arts & Sciences*, vol. 120, no. 4 (Fall 1991), p. 183.

[26] البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص ١١٩.

[27] – Scazzieri, Op, Cit, p. 29.

[28] – Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for oil, Money and Power* (New York: Simon & Schuster, 1991), pp. 176–177.

[29]– Gibson, «British Strategy and Oil, 1914–1923,» p. 144.

[30] –Yergin, Op, Cit, p. 188.

[31] –Scazzieri, Op, Cit, p. 30.

[32] – Ibid.

[33] –Marian Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamia Oil 1900–1920* (London: Barnes & Noble, 1976), pp. 125–126.

[34] –Scazzieri, Op, Cit, p. 30.

[35] –Llyod George, Op, Cit, p. 1035.

[36] – IOR/L/MIL/15/66/1, Moberly, *The Campaign in Mesopotamia*, pp. 322–328.

[37] –Llyod George, Op, Cit, p. 1037.

[38]–أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية (دمشق: مطابع بن زيدون، ١٩٥٦)، ص ٨٣.

[39] – Husain, «The British and French and Struggle at Mosul in 1918–1926, and the USA Atitude to it,» p. 23.

[40] –Llyod George, Op, Cit, p. 1037.

[41] –«F.O/371/4179/ from M. Pichon to Mr. Balfour, 31 January 1919,» in: Jane Priestland & Patrick Seale (Pref), *Records of Syria 1918–1973* (London: Archive Editions, 2005), pp. 329–330.

[42] –Yergin, Op, Cit, p. 183.

[43] –«Says Clemenceau Gave Oil to British: Millerand Arraigns Former Premier for Loss of Mosul Fields,» *The Washington Post*, 13/6/1920, p. 7.

[44] –«The Quest for Oil,» *New York Times*, 27/5/1920, p. 10.

[45] –Stanley K. Hornbeck & Edward Grigg, «The Struggle for Petroleum,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 112 (Mars 1924), p. 164.

[46] –Edward Peter Fitzgerald, «France's Middle Eastern Ambitions, the Sykes–Picot Negotiations, and the Oil Fields of Mosul, 1915–1918» *The Journal of Modern History*, vol. 66, no. 4 (December 1994), p. 698.

[47] –«F.O/371/4180, English Translation of the French Drat of a Proposed New Anglo–French Agreement on Syria,» in: *Records of Syria 1918–1973*, p. 341.

[48] –Kent, Op, Cit, p. 141.

[49] –«British Deny Seeking A Monopoly In Oil: But Accuse Standard oil ...,» *New York Times*, 21/5/1920. p. 21.

[50] –Fitzgerald, «France's Middle Eastern Ambitions, the Sykes–Picot Negotiations, and the Oil Fields of Mosul, 1915–1918,» p. 698.

[51] –Yergin, Op, Cit, p. 184.

[٥٢] ديفيد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، وسيم حسن عبدو (ترجمة) (بغداد: دار عدنان، ٢٠١٤)، ص ٣١٩.

[53] –Fitzgerald, «France's Middle Eastern Ambitions, the Sykes–Picot Negotiations, and the Oil Fields of Mosul, 1915–1918,» p. 699.

[54] –Ibid., pp. 724–725.

[٥٥] فرومكين، مرجع سابق، ص ٣١٩.

[56] –«Says Clemenceau Gave Oil to British,» p. 7.

[57] –«Trail of Mosul Oil,» *The Times*, London, 14/6/1920, p. 13.

[58] –«Says Clemenceau Gave Oil to British,» p. 7.

[59] –Gibson, «British Strategy and Oil, 1914–1923,» p. 144.

[60] –Kent, Op, Cit, p. 141.

[61] – Bennett, «British Foreign Policy Under Lord Curzon of Kedleston 1919–1924,» p. 185.

[٦٢] أُسست شركة النفط التركية للتنقيب عن النفط في العراق في عام ١٩١٢. وفي ١٩ آذار/ مارس ١٩١٤، حصلت الحكومة البريطانية على ٥٠ في المئة من أسهم شركة النفط الأنجلو – فارسية، في حين حصل بنك دويتشه على ٢٥ في المئة من الأسهم، وحصلت شركة شل الهولندية الملكية على ٢٥ في المئة. وفي ٢٠ ايار/ مايو ١٩١٤، مكن اتفاق تقسيم الأسهم الحكومة البريطانية من السيطرة على الشركة. وفي ٢٨ حزيران/ يونيو من العام نفسه، حصلت بريطانيا على رسالة من الصدر الأعظم مفادها أن الحكومة التركية تمنح عقد إيجار لمصادر النفط الموجودة في الموصل وبغداد لشركة النفط التركية. ومنذ ذلك التاريخ أثيرت قضية هل كان ما حصلت عليه الشركة عقد إيجار أم امتيازًا، ينظر: Edward Meade Earle, «The Turkish

Petroleum Company: A Study in Oleaginous Diplomacy,» *Political Science Quarterly*, vol. 39, no. 2 (June 1924), p. 270.

[63] –Gibson, «British Strategy and Oil, 1914–1923,» p. 146.

[64] –Kent, Op, Cit, p. 151.

[65]– «F.O/371/4179/ from M. Pichon to Mr. Balfour, 31 January, 1919,» pp. 330–334.

[٦٦]فرومكين، مرجع سابق، ص ٣٢٢–٣٢٣.

[67] –Scazzieri, Op, Cit, p. 36.

[٦٨] خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨–١٩٢٠ (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١)، ص ١٢٩.

[٦٩] خيرية قاسمية، مذكرات عوني عبد الهادي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٧٧–٧٨.

[70] Gibson, «British Strategy and Oil, 1914–1923,» p. 153.

[71] Scazzieri, Op, Cit, p. 38.

[٧٢] أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٤٤.

[73] Hornbeck & Grigg, «The Struggle for Petroleum,» p. 165.

[74] –Alfred Bonné, «The Concessions for the Mosul–Haifa Pipe Line,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 164, no. 1 (1932), p. 118.

[75] –«Anglo–French Oil Agreement Is Out: San Remo Terms Received by British,» *New York Times*, 24/7/1920, p. 7,

[76] –F.O. 406, Eastern Affairs, July to December 1920. Part V, p., 554.

[77] – From Earl Curzon to The Marquis Imperial, 17th Sep, 1920. In F.O. 406, Eastern Affairs, July to December 1920. Part V, p., 564.

[78] –Anglo–French Oil Agreement Is Out: San Remo Terms Received by British,» *New York Times*, 24/7/1920, p. 7.

[79] ¯Earle, «The Turkish Petroleum Company,» p. 274.

[80] –Yergin, Op, Cit, p. 189.

[81] – From Earl Curzon to The Marquis Imperial, 17th Sep, 1920. In F.O. 406, Eastern Affairs, July to December 1920. Part V, p., 564.